توصية بتوزيع 6 % أسهم منحة

«وربة» يحقق 19.7 مليون دينار أرباحا صافية خلال 2023

السايرـ: أرباحنا القوية تتزامن مع مواصلة التقدم في مسار تحقيق أهدافنا الإستراتيجية

نواصل المحافظة على وتيرة نمو محفظة التمويل وودائع العملاء وإجمالي الأصول

ملتزمون بتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمعايير القياسية للخدمات المصرفية

حمد مساعد الساير

شاهين حمد الغانم

الغانم: نثمن ثقة المساهمين والعملاء ودعم مجلس الإدارة وجهود الموظفين والشركاء كافة

إستراتيجيتنا في التحول الرقمي تكتسب زخما كبيرا وهدفنا المستمر تحسين تجربة العملاء ومواكبة تطلعاتهم

حصدنا جوائز عالمية مرموقة في 2023 تقديراً لدورنا الرائد وإسهاماتنا البارزة في صناعة الصيرفة الإسلامية

أعلن بنك وربة عن نتائجه المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ، حيث أظهرت النتائج تحقيق البنك لأرباح صافية بلغت 19.7 مليون دينار ما يعادل 8.05 فلساً ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بأرباح بلغت 19.3مليون دينار، ما يعادل 7.16 فلساً ربحية للسهم وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع 6 % اسهم منحه على المساهمين المسجلين بسجلات البنك في الجمعية العمومية، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات الرقابية. وبلغ إجمالي إيرادات التشغيل 245 مليون دينار بنسبة نمو 53 % مقارنة بنفس الفترة من العام 2022 والتي بلغت 160 مليون دينار، وشهدت محفظة التمويل نمواً بلغ 10 % لتصل إلى 3.5 مليار دينار، بينما ارتفع إجمالي أصول البنك لتصل إلى 4.8 مليار دينار، بزيادة قدرها 631 مليون دينار بنسبة 15 %، مقارنة بذات الفترة من العام السابق، والتي بلغت 4.2 مليار دينار وزادت حسابات المودعين لتصل إلى2.9 مليار دينار ، بزيادة قدرها 233 مليون دينار في العام 2023، وبنسبة نمو بلغت 9 % عن ذات الفترة من العام 2022. فيما بلغ الاستثمار في رصيد الاستثمار في الصكوك مبلغ 360 مليون دينار، بارتفاع قدره 75 مليون دينار، وبنسبة 26 % عن نهاية العام 2022. بالإضافة إلى ذلك بلغ معدل كفاية رأس المال 16.98 % متخطياً الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية، وهي نسبة تؤكد متانة المركز المالي لـ"وربة".

وفي معرض تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك قال رئيس مجلس إدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير: "سعداء بتحقيقنا أرباحاً قوية في عام 2023، وتزامنها مع مواصلة التقدم في مسار تحقيق أهدافنا الاستراتيجية، التي ترسخ مكانة بنك وربة وتعزز نموه المستقبلي، في ظل اعتماده على مصادر إيرادات مستدامة".

وتوقع الساير استمرار نمو ربحية "وربة" في المستقبل بدعم من قوة الميزانية العمومية، ومستويات السيولة المريحة، والرسملة القوية، التي يتمتع بها البنك، إضافة إلى حصافة استراتيجية "وربة" في تنويع الإيرادات وإدارة المخاطر، والاستثمارات الضخمة التي حافظت على تفوق البنك في تقديم الخدمات الرقمية التي تدعم الأسس الصلبة التي يتمتع بها بنك وربة، وتدفع مساره نحو نمو مستقبلي مستدام، وتعزز جهوده من أجل تعظيم القيمة لمساهميه.

وأضاف الساير: "كل قطاعات الأعمال الرئيسية حافظت على وتيرة النمو، ما ساهم في ارتفاع إجمالي الإيرادت وتحسن نسبة التمويلات المتعثرة لتبلغ 0.83 % مقارنة ب 1.07 % كما في 2022.

وذكر أن البنك سيواصل مسيرته في تقديم خدمات فائقة التطور والتميز للعملاء والاستثمار في تطوير الموظفين من الكوادر الوطنية وزيادة الاعتماد على الموردين المحليين، مؤكداً على مواصلة النمو المسؤول الذي يأخذ في الاعتبار تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والالتزام بمعايير قياسية للخدمات المصرفية المسؤولة في الكويت.

وأوضح الساير بأن نمو الربحية يتزامن مع تعزيز صلابة المركز المالي للبنك، حيث تم الحفاظ على وتيرة نمو محفظة التمويل وودائع العملاء، وإجمالي الأصول، مع الاحتفاظ بمعدلات جودة أصول قوية، بفضل سياسة "وربة" المتحفظة في إدارة المخاطر.

وأشار الساير إلى أن "وربة" يواصل جهوده في تعزيز دور القطاع المصرفي وتقوية مكانته من خلال تحقيق الربحية والنمو المستدام، ومواكبة التطورات في مجالات الرقمنة وتطبيق الذكاء الاصطناعي والابتكار في المنتجات والحلول التمويلية والاستثمارية، والاستثمار الامثل في الموارد البشرية وتعزيز المعرفة واستقطاب المواهب والكفاءات المصرفية الوطنية الشابة، ودعم ريادة الأعمال، وتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية للشركات، ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة، منوهاً بأهمية مواصلة دور "وربة" السباق في المسؤولية الاجتماعية وتنفيذ المبادرات المجتمعية الاستراتيجية داخل المجتمع الكويتي.

بدوره قال الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم إن النتائج المالية القياسية المحققة حتى نهاية العام 2023، والنمو المستدام الذي حافظ عليها "وربة" خلال السنوات الأخيرة جاء نتيجة التنفيذ الأمثل للاستراتيجية، وتجسيداً للأداء التشغيلي القوي، والالتزام بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية المسؤولية، وإدارة المخاطر، والتوازن في تقديم الأولويات، وتعزيز الملاءة المالية والجدارة الائتمانية لبنك "وربة".

وأكد الغانم على أهمية مواصلة بنك وربة تحقيق نتائج إيجابية قوية، مثمناً ثقة المساهمين والعملاء ودعم مجلس الإدارة. كما أثنى على دور الجهات الرقابية، وعلى جهود الموظفين وكافة الشركاء، مؤكداً المضي قدماً في تعزيز ريادة ومكانة "وربة" في السوق المحلي.

ولفت الغانم إلى أن استراتيجية "وربة" في التحول الرقمي تكتسب زخماً كبيراً، مبيناً أن الجهود والتطبيقات الرقمية شملت العديد من المجالات بهدف تحسين تجربة العملاء ومواكبة تطلعاتهم، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الشمول المالي عبر إتاحة منظومة واسعة من الحلول المالية تحت تصرف العميل في أي وقت ومكان من خلال القنوات البديلة، مثل فروع وربة الذكية، و (الموقع الإلكتروني وتطبيق وربة عبر الهاتف)، والأجهزة التفاعلية الحديثة.

وأشار الغانم إلى أن أي تطوير أو استحداث لخدمة جديدة هو نتاج التفاعل مع مختلف شرائح العملاء والاستماع بصورة مستمرة إلى آرائهم للوقوف على أساسيات ومنهجيات التطوير والتغيير لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز محفظة الخدمات والمنتجات.

وأفاد الغانم بأن بنك وربة أعلن مؤخراً عن منظومة متكاملة من الحلول المبتكرة المتوافرة عبر تطبيقه للهواتف الذكية سواءً للأفراد أو الشركات مثل خدمة "حاسبة الزكاة" وهي خدمة جديدة وفريدة تتضمن حساب زكاة الذهب وأسهم بنك وربة في القائمة الجانبية لتطبيق بنك وربة، وخدمة التداول بالذهب لعملائه في تطبيق بنك وربة الذي يعمل بنظامي IOS| Android إضافة إلى إطلاق أول بطاقة مسبقة الدفع للرياضات الإلكترونية في الكويت، والتي تم تصميمها بشكل حصري لجذب شريحة جديدة من العملاء فضلاً عن إطلاق تجربة الواقع الافتراضي ثلاثية الأبعاد للموارد البشرية.

ونوه الغانم إلى أن بنك وربة شارك خلال العام 2023 في تمويلات مشتركة لإنشاء مشاريع كبرى في الخليج مفيدا أن مشاركة وربة في هذه المشاريع تأتي ضمن خطته الإستراتيجية الهادفة لتوسعة نطاق عملياته التمويلية العابرة للحدود معتبرا أن " وربة" داعم للقطاع الإقتصادي محلياً وإقليميا باختياره أفضل الفرص التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وذكر الغانم أن "وربة" حصد جوائز عالمية مرموقة تقديراً لدوره الرائد وإسهاماته البارزة في مجالات شتى في صناعة الصيرفة الإسلامية، وتميز حلوله وخدماته المالية، ، ونجح بنك وربة في تعزيز وزيادة تصنيف "ستاندرد أند بورز" للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2023 بنسبة 141 % ليصبح البنك الإسلامي الأعلى تصنيفاً في الكويت. كما حصل على شهادة الأيزو 27001:2022 لنظام إدارة أمن المعلومات كأول بنك في الكويت يعلن عن حصوله على تلك الشهادة، كما منحت "ماستر كارد" بنك وربة جائزتين كونه الشريك الأسرع نمواً في مجال خدمات بوابة الدفع الإلكتروني.

واختتم الغانم تصريحه بأن بنك وربة قام بنقلة نوعية لمساهماته في المسؤولية الاجتماعية حيث قام البنك بالتركيز على المشروعات المستدامة والتي تمثل حالياً أساساً لمشروعات بنك وربة والتي تتوافق مع توجهات وجهود الدولة الرامية إلى الحفاظ على البيئة والتأثير الأكبر لذلك في حماية بيئة الكوكب ككل، وقد أسهمت كل هذه الجهود بالإضافة إلى أنشطة وفعاليات البنك التي نظمها على مدار العام الماضي في تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في دعم مجتمعنا المحلي.

الجدير بالذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة خلال فترة وجيزة حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية للأفراد، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين فيه، وتلك من أبرز المقومات التي تجعل البنك قريب من جميع أفراد المجتمع.

دعم كبير

أكد الغانم على أن بنك وربة استمر للعام الثالث على التوالي في دعم حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت لتوعية المواطنين والمقيمين بالكثير من الأمور المصرفية انطلاقا من مسؤولية البنك الاجتماعية.

المواهب الوطنية

رعى "وربة" العديد من المعارض الوظيفية مؤخراً في إطار دعم البنك المستمر لاستكشاف المواهب الوطنية وتوفير فرص عمل وتدريب للشباب الراغب في الالتحاق بالعمل في القطاع المصرفي.

العمالة الوطنية

واصل البنك دعم موارده البشرية لا سيما الوطنية التي بلغت نسبتها أكثر من 83.5 % مع تمكين المرأة في العديد من المناصب القيادية.

تكريم البنك لشراكته الإستراتيجية لمعرض الاختراعات

الرويح: «بيتك» يدعم إبراز جهود المبتكرين من الشباب الكويتي

شارك بيت التمويل الكويتي "بيتك" في فعاليات المعرض الدولي الرابع عشر للاختراعات بالشرق الاوسط، الذي أقيم تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح –حفظه الله ورعاه، بتنظيم من النادي العلمي وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حيث بلغ عدد الدول المشاركة في المعرض 40 دولة عربية وأجنبية تقدمت بأكثر من 200 اختراع.

وأقيم حفل اعلان الفائزين وتكريم المشاركين وسط حضور حاشد تقدمه وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عادل العدواني، ممثلاً عن صاحب السمو أمير البلاد، وكذلك بحضور رئيس مجلس إدارة النادي العلمي ورئيس اللجنة العليا للمعرض طلال الخرافي، الذي تقدم بالشكر لـ"بيتك" لمساهمته في انجاح المعرض ودوره الكبير في تحفيز الشباب الكويتي ودعم العلم والمعرفة ومبادرات الابتكار المختلفة.

كما أشاد بجهود "بيتك" بالتواجد الدائم في الفعاليات الدولية المقامة في الكويت والتعاون الممتد مع النادي العلمي في العديد من المبادرات.

وخلال حفل اختتام المعرض، تم تكريم "بيتك" ممثلا بنائب المدير العام للعلاقات العامة والإعلام، يوسف عبدالله الرويح، الذي تسلم التكريم من وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عادل العدواني، ممثلاً عن صاحب السمو أمير البلاد.

وقال الرويح بهذه المناسبة، ان مشاركة "بيتك" في المعرض كشريك استراتيجي، تؤكد دعمه المتواصل للأنشطة العلمية وإبراز جهود المبتكرين من الشباب، وتوفير الفرص المناسبة لهم لعرض اختراعاتهم واستثمارها لتحقيق التطور المنشود في مختلف جوانب المجتمع، مبينا ان عدد المخترعين الكويتيين بلغ 21 مخترعا تقدموا بـ 14 اختراعا يمثلون جهات علمية عدة هي جامعة الكويت، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع وغيرها، وتمكن 6 كويتيين من حصد جوائز في المعرض.

وأشار الرويح إلى أن "بيتك" يحرص دائما على المشاركة في مثل هذه الفعاليات، ضمن اطار المسؤولية الاجتماعية ودعم الشباب والاهتمام بدعم المخترعين الكويتيين خاصة ومخترعي العرب والعالم بشكل عام لتحفيز المبدعين على مواصلة إبداعهم، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من نتاج إبداعاتهم ليعود ذلك بالفائدة على المجتمع بأكمله.

واختتم الرويح بالتأكيد على مواصلة دعم مثل هذه الفعاليات التي تعزز ثقافة الاختراع والابتكار، وتبرز امكانية الشباب، ضمن إستراتيجية "بيتك" في تمكين الشباب وتشجيع مبارات الابتكار والتحول الرقمي لتعزيز التنمية المستدامة ومواصلة الريادة في المسؤولية الاجتماعية.

جانب من التكريم

حول موضوع الضرائب في الكويت

«المركز» يشارك في الندوة السنوية لشركة «برايس ووترهاوس كوبرز»

في إطار حرصه على مواكبة أحدث التطورات والاتجاهات في القطاع المالي ورفع الوعي حول التغيرات في المعايير المتبعة في القطاع واللوائح والمتطلبات في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛ شارك المركز المالي الكويتي "المركز" في "الندوة السنوية للضرائب والشؤون القانونية في الكويت"، التي نظمتها برايس ووترهاوس كوبرز. ومثل "المركز" في الندوة علي خليل، الرئيس التنفيذي، في حلقة نقاشية بمشاركة مجموعة من الخبراء من مختلف القطاعات في الكويت.

وفي حديثه خلال الحلقة النقاشية التي تناولت تأثير قوانين الضرائب الكويتية، أكد خليل أهمية قوانين الضرائب الجديدة في الجهود المستمرة لدولة الكويت للتوافق مع معايير الضرائب العالمية مثل مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (Base Erosion and Profit Shifting – BEPS) الذي أطلقته دول مجموعة العشرين (G20) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وأوضح أن تركيز "المركز" ينصب على إيجاد الفرص رغم تحديات النظام الضريبي الجديد.

وركز خليل على تأثير الأنظمة الضريبية للشركات على أربعة محاور رئيسية وهي: أرباح الشركات، والقيم السوقية للشركات، وسلوك المستثمرين، والتفضيلات في توزيع الأصول وعقلية الاستثمار، فضلاً عن مدى الاستعداد التشغيلي نحو الامتثال وقابلية التنفيذ للقانون. وشدد على أن تطبيق الضريبة في الكويت سيساهم في تعزيز مساعي الحكومة الكويتية لتنويع مصادر الإيرادات؛ إلا أنها سيكون لها تأثيرات واسعة النطاق على القوة الشرائية للمستهلكين وسلوكياتهم الاستثمارية.

وأشار إلى أن الحكومة يمكنها الاستفادة من الضرائب كأداة لتشجيع الاستثمارات طويلة المدى وغيرها من السلوكيات التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتطوير الأعمال وخلق فرص العمل. كما تطرق لأهمية تبني العقلية الصحيحة عندما يتعلق الأمر بالضرائب. فبالنسبة لدافعي الضرائب من الشركات، أوصى بأن يكونوا نشطين ومزودين بالمعرفة الصحيحة للتعامل مع مسؤولياتهم الضريبية، بما في ذلك الاستعانة بخبراء الضرائب من مصادر خارجية، نظراً لارتفاع مستوى المعرفة المطلوبة والتكلفة اللازمة، والحاجة إلى التركيز على الأعمال الأساسية. أما بالنسبة لمصلحة الضرائب الكويتية، فقد شدد على أهمية التعاون مع دافعي الضرائب عبر تنظيم الندوات والمؤتمرات النقاشية لتسهيل عملية التطبيق.

وأضاف أنه بالنظر إلى خطط الكويت الطموحة لتنويع اقتصادها وتعظيم قوتها العاملة في القطاع الخاص بما يتماشى مع تطلعات شريحة الشباب الموهوب، فمن الضروري أن يتم التغلب على التحديات وتحقيق تقدماً مستداماً. كما تطرق إلى بعض الأولويات التي ممكن أن تساهم في الاستفادة من الفرص الجديدة، مثل تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية التي تتجسد في مبادرات الرقمنة المتزايدة في مختلف الوزارات.